

إمكانية استخدام صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك في تمويل مشاريع البنية التحتية " ميناء الحمداية نموذجاً"

The Possibility of Using Lease Bonds Ending with Ownership in Financing Infrastructure Projects "Al-Hamdaniya Port as a Model"

حات أوبكر¹ (1)

Haouat aboubakr

(1) جامعة تيسمسيلت، الجزائر، aboubakr.haouat@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2023/10/30

تاريخ القبول: 2023 /09/15

تاريخ الاستلام: 2023/08/24

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى بيان مدى فعالية الصكوك الاسلامية في تجميع وتعبئة الموارد المالية للدول عموماً والاطلاع على الدور الذي تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل مجمل، من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية بشكل أخص، أضف إلى ذلك نسعى إلى اقتراح صيغة صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك كصيغة تطبيقية لتمويل ميناء الحمداية بولاية تيبازة.

وقد خلصت الدراسة أن لصكوك الاجارة المنتهية بالتمليك دوراً فعالاً في استقطاب أموال ضخمة يحسن توظيفها في تمويل ميناء الحمداية الاستراتيجية، نظراً للأهمية البالغة المنوطة بالميناء كقطب تجاري افريقي وعالمي بالنسبة للدولة الجزائرية.

كلمات مفتاحية: الصكوك الاسلامية؛ البنية التحتية؛ الاجارة المنتهية بالتمليك؛ ميناء الحمداية.

Abstract:

The study aims to know the effectiveness of Islamic sukuk in mobilizing and accumulating financial resources for countries and the role they play in achieving economic development in general, financing infrastructure projects in particular, in addition to proposing a formula for leasing sukuk ending with ownership as a formula that can be applied to finance the Hamdaniya port in the wilaya of Tipaza

The study concluded that the Ijarah Sukuk ending with ownership has an effective role in attracting huge funds that can be embodied in the economic takeoff at the port of Hamdania, given the strategic importance that the port plays as an African and global trade pole for the Algerian state.

Keywords: Islamic instruments; Infrastructure; Ijara ending with ownership, Hamdaniya port.

¹ الباحث المرسل.

1. مقدمة:

عرفت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة إقبالا وانتشارا كبيرين ، مع ما ذاع من اهتمام متزايد على المستويين العالمي والإقليمي، ولا يقتصر هذا الانتشار على العالم العربي والإسلامي فحسب، بل أصبح معروفا لكثير من الأطراف الاقتصاديين وغيرهم في مختلف أنحاء العالم، وللصكوك الإسلامية دور جد مهم في تجميع وتعبئة ما يحتاج إليه طلبا لتمويل مشاريع البنية التحتية الخاصة بالمرافق العامة، كإقامة محطات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصال، وإنشاء الطرق والجسور، وتجهيز مشاريع النقل والمواصلات، وترميم وإنجاز الموانئ والمطارات والسكك الحديدية. وإننا لنجد أن مشاريع البنية التحتية تحتاج لتمويل ضخم وباستمرار، لذا نجد في المالية الإسلامية متنفسا وسبلا للتمويل، وذلك عن طريق اصدار الصكوك واشراك مختلف الأعوان الاقتصادية من افراد ومؤسسات إنتاجية ومالية محلية وخارجية لشراء هذه الصكوك، مما ينتج عنه توفير رؤوس أموال معتبرة وكافية للمساهمة في تمويل المشاريع المرادة، مما يعين على دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وكمثيلاهما من الدول التي تحتضن استثمارات قائمة على المالية الإسلامية، وينبغي للجزائر أن تدخل سياق الصناعة المالية الإسلامية طلبا لتحقيق الرقي والافلاح الاقتصادي، ونرى أن ميناء الحمداية بولاية تيبازة قطبا اقتصاديا هاما كونه أهم المشاريع المتطورة المعاصرة في الجزائر للشحن العابر وإعادة الشحن، لنروم من ذلك تدعيمه بإمكانيات ضخمة حتى يتسنى ربطه بشبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية، مما يؤهله مستقبلا الى نقل السلع الى مختلف بلدان افريقيا، وفك العزلة عن الدول الجوار التي لا منافذ بحرية لها، وما يرافق ذلك من دفع قوي للحياة الاقتصادية.

السؤال الرئيس:

وفي ضوء ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف تساهم صكوك الاجارة المنتهية بالتملك في تمويل ميناء الحمداية؟

ومن السؤال الرئيسي تنبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم صكوك الاجارة المنتهية بالتملك؟
- فيما تمثل مشاريع البنية التحتية؟
- ما الدور الذي تلعبه صكوك الاجارة المنتهية بالتملك في تمويل مشاريع البنية التحتية؟

الفرضيات:

- هي عبارة عن شهادات استثمارية تطرحها الدولة للاستثمار في مشروع معين على الجمهور، وتؤول ملكية المشروع في نهاية الإنجاز الى الدولة مقابل عائد محدد في العقد؛
- تتمثل مشاريع البنى التحتية في المشاريع الضخمة التي تتطلب اقامتها أموال ضخمة كالموانئ، المطارات، الطرق... الخ؛
- تؤدي صكوك الاجارة المنتهية بالتملك دورا فعالا في تمويل مشاريع البنى التحتية من خلال تجميع الموارد المالية اللازمة لإقامة هذه المشاريع.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال التسارع المستمر في انتاج المنتجات الاسلامية المتمثلة في الصكوك الاسلامية، سواء بالنسبة للدول الاسلامية وغيرها من الدول الغربية.

- الصكوك الاسلامية برهنت فعاليتها وكفاءتها في تجميع الموارد المالية الكافية لتمويل مشاريع البنية التحتية؛
- ضرورة لجوء الدولة الجزائرية لطرح منتجات اسلامية لتمويل مشاريع البنى التحتية ومواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ابراز فعالية الصكوك الاسلامية كأداة تمويل لمختلف المشاريع التنموية، وخصوصا مشاريع البنية التحتية من خلال دراسة كيفية تمويل ميناء الجزائر بواسطة صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك.

منهج الدراسة: تمشيا مع متطلبات الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول الجوانب النظرية في تعريف الصكوك الاسلامية وكذا خصائصها وأنواعها، ومن ثم تعريف البنية التحتية وأهميتها ومكوناتها، ودراسة الحالة المتمثلة في تمويل ميناء الحمدانية بواسطة صكوك الاجارة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (أحسين عثمانى، و خولة مناصرة، 2017)، بعنوان: أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية -تجارب عربية وعالمية مختارة-.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية، وقد اختارت الإشارة تجارب عربية وعالمية، وفيها استخدم المنهج الوصفي التحليلي لشرح النظريات المتعلقة بالصكوك الاسلامية ومشاريع البنية التحتية، وكذلك لتحليل دور الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية، وتوصلت الدراسة الى تنامي الاعتماد على الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية، غير أن هذه الصكوك تواجه عقبات تعيق نموها، وقدمت الدراسة توصيات نذكر منها: حث الدول النامية خاصة على اعتماد تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال الصكوك الاسلامية، ومن ثم تطوير آليات اصدار الصكوك الاسلامية وذلك لاستقطاب المستثمرين للتعامل بالصكوك الاسلامية؛

- دراسة (العيفة عبد الحق، زاهرة بن عامر، 2014) وهي دراسة بعنوان: دور الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية "دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف"، هدفت الورقة العلمية الى بيان وسيلة الصكوك الاسلامية الفعالة باعتبارها أداة تمويلة لمشاريع البنية التحتية، بدراسة امكانية تمويل المطار الدول "8 ماي 1945" بمدينة سطيف بالجزائر. ولقد توسل أصحاب البحث بالمنهج الوصفي القائم على تجميع البيانات، وكذا بالمنهج التحليلي لروم تحليل البيانات المجمعة ثم في مرحلة لاحقة تفسيرها والوصول الى النتائج البحثية، مستخدمين دراسة الحالة المتمثلة في مشروع السابق ذكره. وختاماً توصلت الدراسة الى أن الصكوك الاسلامية أداة غاية في الفعالية تسمح بتوفير السيولة لمختلف المشاريع التنموية، وسد قصور التمويل الحكومي ونقصه لأسباب كثيرة، وخلص

الباحثان أن صكوك المشاركة المنتهية بالتملك تناسب تمويل مشروع المطار، وقد أوصت الدراسة بأهمية إصدار رسمي يختص بقانون الصكوك الإسلامية لضمان نجاح بعيد للمشروع، مع الحرص على نشر الثقافة وزيادة الوعي لدى المواطن الجزائري فيما يتعلق بالصكوك الإسلامية، بشتى الوسائل والطرق والسبل المتاحة.

• دراسة (رفعت فتحي متولي يوسف، 2020)، عنوانها التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية دراسة حالة المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة الى التعرف على مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية باعتباره أحد أهم الموارد الحديثة لدعم مشروعات البنية التحتية، وذلك بالتطبيق على المملكة العربية السعودية كدراسة حالة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول الجوانب النظرية في تعريف التمويل الإسلامي، وخصائصه، وصيغه وأنواعه، كذلك تعريف البنية التحتية وأهميتها وأثرها على الاقتصاد، كما تم استخدام المنهج التحليلي في استعراض وتحليل بيانات واحصائيات تمويل مشروعات البنية التحتية، وخلصت الدراسة الى أن البنية التحتية تعتبر من أهم ما يعزز الحياة الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين لتحقيق النمو والتطور والرفاهية للمجتمع، كما أن التمويل الإسلامي يعد أحد مصادر التمويل الهامة في امداد الوحدات والمؤسسات بالأموال اللازمة للقيام بالاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن دراسة تجربة المملكة السعودية أكدت نجاح هذا النوع من التمويل بأنواعه المختلفة، وتم تقديم التوصيات التالية: يجب على جميع الدول خاصة النامية منها الاستفادة من تجارب التمويل الإسلامي للنهوض بمشاريع البنية التحتية، وذلك لاستقطاب المستثمرين، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فتوصي الدراسة بتقديم تسهيلات لقطاع التمويل الإسلامي لضمان زيادة مشاركة هذه القطاعات في تمويل مشروعات البنية التحتية بشكل مستمر.

2 - ماهية الصكوك الإسلامية:

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم مصادر تمويل المشروعات، كونها توفر الاطار الشرعي لكثير من العملاء الذين يرغبون في الحصول على تمويل يجنبهم المعاملات الربوية.

2-1- التعريف اللغوي والاصطلاحي للصكوك الإسلامية:

2.1.1.2 التعريف اللغوي:

الصك في اللغة: الكتاب الذي يكتب للعهد، أو كتاب الإقرار بالمال، أو الذي يكتب في المعاملات وشاع استخدام مصطلح الصكوك للتعبير عن الورقة المالية التي تثبت حقا لصاحبها في ملكية شائعة لموجودات من أعيان أو منافع أو خدمات.²

² نورة مبروك، واقع صناعة الصكوك الإسلامية وتحدياتها "تقييم التجربة الماليزية"، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، اسطنبول - تركيا، يومي 8 و9 نوفمبر 2019، ص355.

جمع صك وصكوك وأصك وصكاك، وصكه ضربه، ومنه قوله تعالى {فَصَكَّتْ وَجْهَهَا} "سورة الذاريات: 29"، والصك: كتاب وهو فارسي معرب، أصله "جك"، ومن معانيه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك أو نحوه.³

2.1.2 التعريف الاصطلاحي:

تعرف الصكوك الإسلامية بأنها: "ملكية مشتركة في أصل ما، ولها الحق في الدخل الناتج عن هذا الأصل، إما عن طريق تدفق الدخل الناتج عن هذا الأصل، إما عن طريق تدفق الدخل، فيتم ترسيخه وترجمته عبر أدوات قابلة للتداول يمكن إصدارها في السوق المالية، لذلك فإن الصكوك تمكن المستثمر من حصر أو حجز عوائد متوسطة أو طويلة الأجل".⁴

"الصك يمثل ورقة مالية، وكل صك أو مستند له قيمة مالية، وتستخدم كلمة الصكوك بدلا من السندات ذلك لأن السندات تمثل دينا على المصدر، والسندات قائمة على علاقة دائن بمدين وإذا تم بيعها فإنه يبيع دين بدين، أما الصكوك فهي تمثل جزء من ملكية أصول محددة، وبيعها يمثل بيع جزء من أصول المشروع".⁵

الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية محددة المدة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، تخول مالكيها منافع وتحمله مسؤوليات بمقدار ملكيته.⁶

يقصد بالتصكيك الإسلامي: "تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول".⁷

³ أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ص13.

⁴ عمر حسين عمر الشريف، دور الصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية في ليبيا، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم معهد الدراسات الاجتماعية، تركيا، 2018، ص23.

⁵ أحمد شعبان محمد، الصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مفهوما- أنواعها- آليات التعامل بها- الرقابة عليها- المخاطر وعلاجها- دورها التنموي- سبل التحقيق، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص27.

⁶ علي محمد الموسى، مادوغي سيلا، الصكوك الاستثمارية: مفهوما، نشأتها، مخاطرها، ضوابطها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص71.

⁷ نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الدولية -البحرين-، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص254.

2-2- خصائص الصكوك الإسلامية:⁸

للصكوك الإسلامية عدة خصائص نوجزها فيما يلي:

- **تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** تقتضي المشاركات المرتكز عليها إصدار الصكوك الاشتراك في راس المال وكذا في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها من مجموع الصيغ المتنوعة، حيث تخصّ الشركاء بحصص شائعة من الربح، وليس قيمة ومقدارا محددا مسبقا من قيمتها الاسمية، ومثله حصة حملة الصكوك يختصون بأرباح الشركة الممولة على وفق نسبة مئوية مشاعة، فمالكوها يشاركون في غنمها وغممها (إضافة إلى رأس مالها والعمل أحيانا) حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، جريا على مقتضيات القاعدة الفقهية: "الغنم بالغرم".
- **تمثل وثائق متساوية القيمة:** رأس مال الصكوك هو وحدات استثمارية متساوية القيمة، تضمن لصاحبها حصة شائعة في موجودات فعلية قائمة حالا أو مالا بنسبة ما يملكه من مال مقابل للصكوك إلى إجمالي قيمة الصكوك، أي وتصدر بفئات متساوية القيمة لغرض تسهيل التمويل والتداول في سوق المال؛
- **الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات:** تمثل الصكوك شركة بحصص شائعة في ملكية موجودات تقصد للاستثمار، سواء كانت أعيانا أو منافع أو خدمات أو مزيجا منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، وهي أداة مالية إسلامية محضة، ليست حصصا تشاركية في رأس المال كالأسهم التقليدية، وليست تمثل دينا في ذمة مصدرها كالسندات الربوية؛
- **الصكوك تصدر وفق عقد شرعي:** تصدر الصكوك الإسلامية وفق عقد شرعي حسب صيغ التمويل الإسلامي، فكل صيغة يقابلها نوع من الصكوك، وتختلف أنواع الصكوك باختلاف العقد أو الصيغة التمويلية، وتحكمها أحكام وضوابط متعلقة بتلك الصيغة أو العقد كالمضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع، ويقاس على ذلك ما سواهم من العقود؛
- **اتفاق الصكوك الاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية:** المعلوم أن الصكوك الإسلامية تأسست على أحكام الشريعة من حيث العقد والأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، وتبتعد تماما عن المحظورات والموانع والمفاسدات الشرعية؛
- **عدم قبول الصك للتجزئة:** لا يقبل الصك التجزئة في مواجهة الشركة، وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الاتفاق على أن يمثلهم إما الشركة أو شخص واحد منهم؛
- **تحمل الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الأصول الممثلة في الصك:** ويقصد بذلك مجموع التكاليف والمصاريف المترتبة على ملكية الأصول المصكّكة، من أعيان ومنافع والتبعات المترتبة عنها، فهي تقع على حامل الصك وليس على المستفيد.

⁸ حوات أبوبكر، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية - تجارب دولية - أطروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة،

جامعة تيسمسيلت، 2023، ص 8-9.

- الصكوك قابلة للتداول من حيث المبدأ: ويخضع ذلك للضوابط الشرعية التي تحكم تداول الموجودات التي تمثلها، وقد صدر في ذلك قرار من مجمع الفقه الإسلامي الدولي المتعلق بصكوك المقارضة -وأكدته قرارات المجمع اللاحقة- حيث جاء فيها:

- * إذا كانت مكونات الصكوك لا تزال نقوداً، فتطبق عليها في المعاملات أحكام الصرف؛
- * إذا صارت الموجودات ديوناً وثبتت في الذمة، فإنه يطبق على تداول صكوكها أحكام التعامل بالدين من حيث المنع إلا بالمثل على سبيل الحوالة لمراعاة أحكامها، كصكوك الاستصناع والمراجحة على سبيل المثال؛
- * إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من أموال كثيرة ك: النقود والديون والأعيان والمنافع، فإنه يصح تداول صكوك المضاربة حسب ما يترضى عليه المتعاقدان من سعر، شريطة أن يكون الغالب الأعيان والمنافع؛

2-3- الصكوك القائمة على عقود الإجارة:

عرفت صكوك الإجارة بأنها: "وثائق ذات قيمة متساوية عند إصدارها، ولا تقبل التجزئة، ويمكن تداولها بالطرق التجارية وتمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان مؤجرة، أو ملكية منافع أو خدمات عينة معينة أو موصوفة في الذمة".⁹ وأهم مميزات صكوك الإجارة نذكر ما يلي:¹⁰

- أن مخاطرها مقارنة إذا ما قورنت بصكوك المضاربة والمشاركة، لأن المؤجر الممول يملك الأصل، يدرُّ عليه إيرادات مستقرة وسهل التوقع والمعرفة، وبذا فهو قليل المخاطر؛
 - بالنسبة للمستأجر تعتبر صكوك الإجارة مصدراً تمويلياً من خارج الميزانية، ولهذا تعتبر نفقة إيراديه لا رأسمالية؛
 - يرتبط العائد الإيجاري بمدى إنتاجية الأصول المؤجرة، وكذا معرفة المنافع المحققة منها؛
 - تسهم في تخفيف أعباء تمويل المشاريع الضخمة عن ميزانية الحكومة، كما أنها تتيح للدولة ميزة تملك الأصل المؤجر عند نهاية العقد؛
 - تحافظ على ملكية المشروع لمالكها الذين طرحوا الصكوك للتمويل، وتحقق بعض المزايا الضريبية التي يحققها المؤجر من جهته، وهذا ينعكس على شكل مقدار الأجرة؛
- أنواع صكوك الإجارة: ولصكوك الإجارة أنواع مختلفة نذكرها في الآتي:

⁹ حامد بن حسن، صكوك الإجارة دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية، ط1، دار الميمان، الرياض، السعودية، 2008، ص59.

¹⁰ رضا غمور، صكوك الإجارة السيادية: الإشكالات الشرعية والقانونية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر -1-، 2019، ص119.

– **صكوك ملكية أصول (الموجودات) المؤجرة:** وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك؛¹¹

– **صكوك ملكية المنافع:** وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة غير موجودة، أو وسيط مالي ينوب عنه، لغرض تأجير تلك العين أو إعادة تأجيرها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك وتنقسم إلى:

■ **صكوك ملكية منافع الأعيان المؤجرة:** وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة، أو عين موعود باستئجارها، عن طريق وسيط مالي بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك؛¹²

■ **صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة:** وتصدر لغرض تأجير أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجر من حصيلة الاكتتاب فيها وتملك تلك الخدمات لحملة الصكوك، وتتمتع هذه الأنواع بسميات عديدة منها قابليتها للتداول وثبات العائد وقلة المخاطر وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية ومرونتها العالية إذ يمكن إصدارها لأعيان متنوعة ولآجال متعددة.¹³

■ **صكوك ملكية الخدمات:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لغرض تقديم الخدمة من مصدر معين، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.¹⁴

وهذا النوع من الصكوك يقوم في حقيقته بتحويل خدمة أو عمل من جهة معينة أو موصوفة في الذمة إلى صكوك متساوية القيمة لها خصائص الأوراق المالية، وهي نوعان:¹⁵

¹¹ راضية لسود، سامية بولعلسل، مسعودة أمال بن سعيد، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 01، أبريل 2018، ص 62.

¹² معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 240.

¹³ سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2018، ص 939.

¹⁴ مفتاح صالح، سلطان موبية، الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية (دراسة حالة سوق ماليزيا)، أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد الثالث عشر –، جوان 2013، ص 282.

¹⁵ وليد عوجان، الصكوك الإسلامية وتطبيقاً المعاصرة، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، جامعة الشرق الأوسط – عمان الأردن – 2015، ص 33-34-35.

✓ صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعليم من جامعة مسماة) واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك؛

✓ صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها)، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح الخدمات مملوكة لحملة الصكوك؛

– الإجارة المنتهية بالتملك:

عرف عقد الإجارة المنتهية بالتملك من العقود التي تمت معالجتها من قبل هيئات والجامع الفقهي والرسائل العلمية، وغيرها.

"تمليك منفعة عين معلومة، مدة معلومة، يتبعه تمليك للعين على صفة معلومة، مقابل عوض معلوم".¹⁶

3- مشاريع البنية التحتية: تشكل البنى التحتية أساساً أولياً لمساهمة كافة القطاعات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدول وتعكس مدى تطورها .

3-1- تعريف مشاريع البنية التحتية:

تعددت تعاريف البنية التحتية لكنها لم تختلف عن بعضها ويمكن أن نذكر منها: غالباً ما يعني مصطلح "البنية التحتية" معاني مختلفة، وذلك حسب وجهات النظر بالنسبة للحكومات أو المجتمع، إلا أنه يشير في العادة إلى الهياكل المادية -الطرق والجسور، المطارات، شبكات الكهرباء والمدارس والمستشفيات التي تعتبر ضرورية لعمل المجتمع وسيرورة الاقتصاد.¹⁷

وتعرف البنية التحتية بأنها البنية أو التركيبة التحتية أو الأساسية، وهذا المصطلح يطلق على المنشآت والخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل: وسائل المواصلات كالطرق وسكك الحديد، ووسائل الاتصال

¹⁶عبد الله بن محمد العمراني، صكوك الإجارة الموصوفة في الذمة والمنتهية بالتملك، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية المجلد 24، 2011، ص81.

¹⁷World Ecomic Forum, Global Future Council on Infrastructure Six Qualities of Sustainable Infrastructure Geneva, Switzerland, 2020, availableonline :http://www3.weforum.org/docs/WEF_GFC_6_Sustainable_Infrastructure_2020.Pdf (22/12/2020), (14 :47), p06.

كشبكة الهاتف والجوال والانترنت والبريد، بالإضافة إلى نظام الصرف الصحي وشبكات المياه، ويعد التعليم والصحة من أساسيات البنى التحتية ضمن خدمات رأس المال الاجتماعي والاهتمام بالموارد البشرية.¹⁸

3-2- أهمية البنية التحتية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة: تساهم البنية التحتية الجيدة في توفير وتحسين نوعية التعليم للطبقات الأكثر فقرا بما يوسع فرصهم الاقتصادية في المجتمع؛ تمكن البنية التحتية عددا أكبر من السكان من دفع ثمن أقل مقابل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، كما تؤدي إلى زيادة الفاعلية والكفاءة والإنصاف والاستدامة من خلال توصيل تلك الخدمات إلى شرائح اجتماعية أكبر ومناطق جغرافية أوسع بما يساهم في تخفيف معاناة الطبقات الفقيرة في الحصول على الخدمات العامة، كما توفر البنية التحتية الخدمات الأساسية اللازمة لبناء مستوطنات ومجتمعات بشرية حضرية وريفية مناسبة بيئيا وصحيا بما يشجع على العيش فيها، والإسهام في تحسين جودة الحياة والأحوال المعيشية للأفراد، ومن الناحية الاقتصادية فإن البنية التحتية الجيدة تساهم في توفير وتحسين نوعية التعليم للطبقات الأكثر فقرا بما يوسع فرصهم الاقتصادية في المجتمع، وتدعم نجاح الأنشطة الاقتصادية الخاصة بهم وتساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة للنشاط الخاص.¹⁹ زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وعليه تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛²⁰

3-3- أنواع البنية التحتية: للبنية التحتية عدة أنواع نذكر منها:

- **البنية التحتية الإدارية:** وتضم البنى التحتية غير المنقولة، التي تكون في بعض المنظمات والهيئات الحكومية ذات الصلة المدنية مثل: مباني الإدارات المركزية، الدفاع الوطني، العدالة، الحماية المدنية؛²¹
 - **بنية تحتية اجتماعية:** تتضمن الصحة، التعليم والرعاية الاجتماعية.
- ولقد حددت الأمم المتحدة (ESCAP) مجالات البنية التحتية في تقرير 2006 في:

¹⁸ قاضي نجا وشويرب جلول، واقع تمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل الاندماج في الاقتصاد الرقمي، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 23-24 أبريل 2018، ص2.

¹⁹ رشيد فراح، كريمة فرحي، تنفيذ مشاريع البنية التحتية بنظام bot كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - نماذج تطبيقية-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 51، 2017، ص300.

²⁰ رحمة غزالي، زينب غزالي، البنية التحتية كأحد متطلبات صناعة السياحة وترقيتها في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، الشلف، الجزائر، 2020، ص146.

²¹ بابا عبد القادر، نسمن فطيمة، أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، 2016، ص220.

- الخدمات العامة: المياه، الكهرباء، خدمات الحريق، حماية السكان من الفيضانات والكوارث الطبيعية.
- النقل: البري، البحري والجوي.
- الخدمات الوطنية: الدفاع، المالية، النظام القانوني، الاتصالات والبريد.
- الخدمات السكانية: الصحة، التعليم والرعاية الاجتماعية.
- **بني تحتية اقتصادية:** تتضمن الأبنية، المعدات والمشاريع التي توفر خدمات تساعد في الإنتاج الاقتصادي، منها:
 - المرافق: امدادات الماء، منظومات الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.
 - المشاريع العامة: الطرق، قنوات الري والسدود.
 - قطاع النقل: المطارات، الطرق، سكك الحديد والموانئ.

3-4- دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: نتفق على أن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها بالتنمية الحقيقية هو خيار ممتاز للدول النامية. الصكوك الإسلامية تعتبر واحدة من الوسائل الفعالة في هذا الصدد لأنها تمكن من تحقيق هذين الهدفين. تعبئة الموارد المالية من خلال الصكوك وضمان توجيهها للاستثمارات الحقيقية يعد التحدي الرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية. يجب أن تقوم الابتكارات المالية بتحقيق هذه الأهداف عن طريق تعزيز الصلة بين الموارد المالية والأهداف التنموية المقصودة منها. بالتالي، فإن كفاءة استخدام الموارد المالية التي تم توفيرها من خلال الصكوك الإسلامية ينبغي أن تكون متوازنة لقدرتها على تحقيق هذه الموارد في سبيل التنمية.

وتتميز الصكوك الإسلامية بتنوعها ومرونتها في التكيف مع احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة. صكوك المراجعة تناسب الأعمال التجارية، حيث يتم توفير التمويل بشكل قرض مع تحديد نسبة ربح محددة. صكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، حيث يتم تحمل المخاطر مشتركة بين المستثمر والمشتري. فصكوك الاستصناع تستخدم في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات، حيث يتم توريد الأموال لدعم المشروعات الكبيرة. ومع ذلك، فإن صكوك المشاركة وصكوك المضاربة هما الأكثر ملاءمة لتمويل مختلف أنواع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية. تتميز صكوك المشاركة بمرونة في أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال اقتصادي، بينما تعتبر صكوك المضاربة مميزة بإدارتها المشروع منفصلة عن ملكيته. وبشكل عام، يتيح تنوع ومرونة

الصكوك الإسلامية إمكانية تلبية احتياجات التمويل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الدول النامية.²²

3-5- دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية: ²³ الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر.

فالصكوك الإسلامية تلي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة -بصفتها مستأجرا- بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والارتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية.

الصيرفة الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على تقديم برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة وبآجال مختلفة، وقد شهدت أسواق الصكوك العالمية في الآونة الأخيرة إصدارات حكومية عديدة، بهدف تمويل المشروعات الكبرى وتنشيط الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من بين الأمثلة شهادة شهامة التي أصدرتها وزارة المالية السودانية كبديل للسندات الحكومية الربوية، كما أن هناك أيضا صكوك التأجير التي أصدرها المصرف المركزي في مملكة البحرين والتي تهدف إلى تمويل مشروعات محددة. بالإضافة إلى ذلك، صدرت شهادات الاستثمار المالي من قبل مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهي موجهة لتمويل قطاعات رئيسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

²² راضية لسود، سامية بولعسل، مسعودة أمال بن سعيد، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 64. (بتصرف)

²³ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 05-06 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 13.

تقديم هذه الصكوك يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة في الدولة، وتجذب الاستثمارات وتساهم في تمويل المشاريع الحكومية الكبيرة. إن تنوع ومرونة الأدوات المالية الإسلامية تساهم في تحقيق أهداف التنمية وتعزيز الاستفادة الاقتصادية في الدول النامية.

4. دراسة إمكانية استخدام صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك لتمويل مشروع ميناء الحمدانية:

يعتبر ميناء الحمدانية قطبا اقتصاديا واعدا نظرا لموقعه الاستراتيجي، حيث يعتبر من بين أهم المشاريع الحالية في الجزائر للشحن العابر وإعادة الشحن وذلك من خلال تدعيمه بإمكانيات ضخمة وربطه بشبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية ما يؤهله مستقبلا الى نقل السلع الى افريقيا.

1.4 التعريف بميناء الحمدانية

ميناء الحمدانية هو ميناء تجاري يقع في منطقة الجزر الثلاثة شرق مدينة شرشال في ولاية تيبازة بالجزائر. يعتبر الميناء من أحد الموانئ الجديدة في المجال التجاري والنقل البحري في المنطقة. تم اختيار موقعه لاستيعاب مساحات الرسو وإنشاء المرافق اللازمة للعمل التجاري وفقا للمعايير الدولية لضمان تطوير الخدمات المختلفة.

يتميز موقع ميناء الحمدانية بوجوده شمال قرية الحمدانية، على بعد 112 كم شمال غرب العاصمة الجزائر، ويبعد 8 كم شرق مدينة شرشال و 2 كم غرب مدينة بوعروة. يقع الميناء بالقرب من مصبات عدة مجاري مائية، حيث يصب وادي هاشم في وسطه، ويصب وادي البلاء إلى الغرب، ويصب وادي أومازيغ إلى الشرق. تنبع جميع تلك المجاري المائية من مرتفعات سلسلة جبال ساحل الجزائر وجبل شنوة.

تم توقيع اتفاقية بين الجمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ وشركتين صينيتين في 17 يناير الماضي، وفقا لقوانين الاستثمار الجزائرية بتوزيع الأرباح بنسبة 51% للشركة الجزائرية و 49% للشركتين الصينيتين. تهدف هذه الاتفاقية إلى تنفيذ مشروع الميناء التجاري الجديد، حيث ستنشأ شركة مشتركة تخضع للقانون الجزائري تتألف من الجمع الجزائري وشركة الدولة الصينية للبناء وشركة الصينية لهندسة الموانئ.

تقدر تكلفة المشروع بحوالي 3.3 مليار دولار، وسيتم تمويله من خلال قرض جزائري صيني بالتعاون مع الصندوق الوطني للاستثمار وبنك الصادرات والواردات الصيني على المدى الطويل. من المتوقع أن يستغرق الانتهاء من المشروع حوالي 7 سنوات، ومن المتوقع أن يدخل الميناء تدريجياً في الخدمة خلال 4 سنوات، وتم تعاقد شركة صينية (موانئ شنغهاي) لتكون المستثمر الذي سيدير الميناء بعد اكتمال بنائه.

2.4 الحاجة الى ميناء الحمدانية:

- يعد المشروع الاقتصادي الاستراتيجي والحيوي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، اذ سيخصص هذا الميناء الذي يعتبر من بين أهم المشاريع الحالية في الجزائر للشحن العابر وإعادة الشحن وذلك من خلال تدعيمه بإمكانيات ضخمة

وربطه بشبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية ما يؤهله مستقبلا الى نقل السلع الى افريقيا، وفك العزلة عن الدول الافريقية التي ليس لها منافذ بحرية، وما يرافق ذلك من دفعة قوية للحياة الاقتصادية وتوفير فرص العمل؛

- سيسمح الميناء بربط الجزائر مع جنوب وشرق آسيا، وكذا الأمريكيتين وافريقيا وذلك بفضل ارتفاع حجم حركة النقل البحري المنتظر مع دخول ملاك سفن جدد ذوي مستوى عالمي؛

- سيوجه الميناء المستقبلي أيضا الى التجارة الوطنية عن طريق البحر كما سيكون محورا للمبادلات على المستوى الاقليمي حيث سيحوي 23 رصيفا تسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنويا؛

- مواكبة التطورات الحاصلة في النقل البحري وكذا التجارة العالمية، واستيعاب بعض السفن الضخمة لاستقطاب أكبر حمولة ممكنة، اذ تشير التقارير أنه سيكون بمقدوره استيعاب أكبر سفينة في العالم بحمولة 240 ألف طن، بينما لا تتعدى الطاقة الاستيعابية للموانئ الحالية سفينة بحمولة 30 ألف طن؛

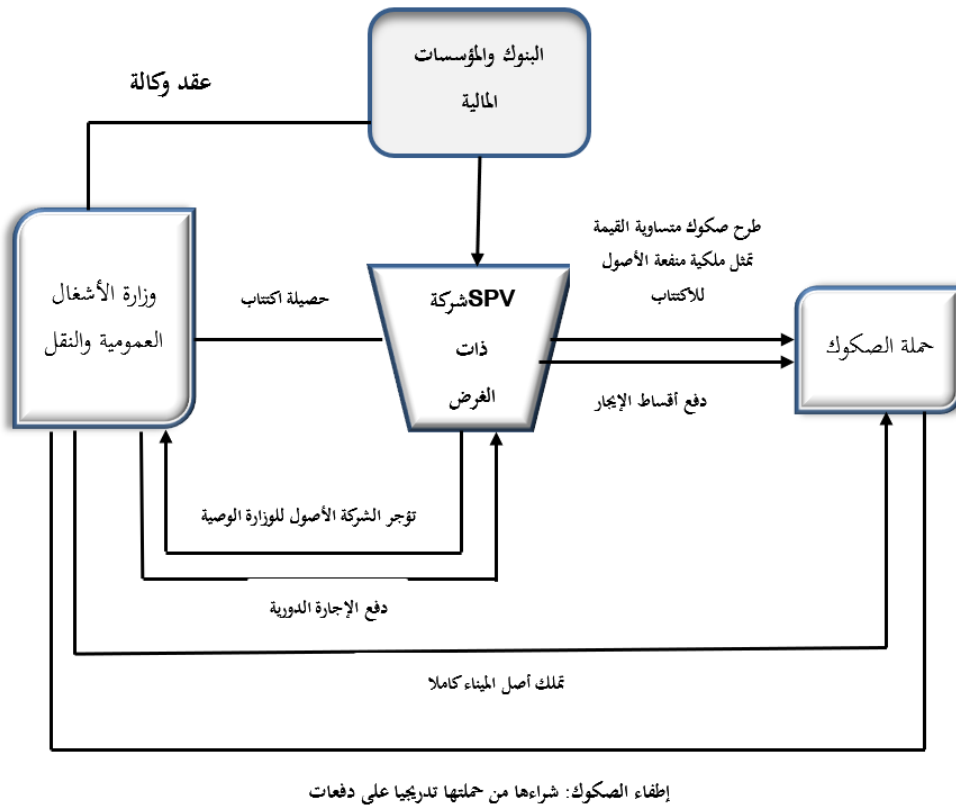
- ستنشأ في محيط الميناء مدينة صناعية توجه منتجاتها للتصدير، وسيربط بشبكة طرق سريعة وخطوط للسكة الحديدية.

3.4 هيكل صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك المقترح لتمويل ميناء الحمداينة:

للحصول على الأموال اللازمة لتمويل ميناء الحمداينة نقترح أن تقوم الحكومة الجزائرية متمثلة في وزارة الأشغال العمومية والنقل بدراسة اقتصادية لمختلف التكاليف والأرباح المتوقعة لهذا المشروع، ثم تقوم بتقديم طلب تمويل من خلال صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك للمؤسسات المالية المختصة (البنوك والمؤسسات المالية)، بعدها تقوم هذه المؤسسات المالية باعتبارها وكلاء عن وزارة الأشغال العمومية بالتعاقد مع شركة ذات غرض خاص (spv) والتي تكون بمثابة وسيط بين هذه المؤسسات المالية ووزارة الأشغال العمومية والنقل، وتقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإعداد نشرة الإصدار التي تتضمن وصفا مفصلا عن هذه الصكوك وشروط العقد والاكتتاب فيها، بعد الانتهاء من إعداد نشرة الإصدار تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار صكوك إسلامية متساوية القيمة وقيمتها الإجمالية مساوية للتكلفة المتوقعة لتمويل مشروع انشاء الميناء وتتولى إدارة محفظة الصكوك والمشروع نيابة عن وزارة الأشغال العمومية والنقل وتكون في نفس الوقت وكلاء عن الممولين أو المستثمرين (حملة الصكوك) مقابل أجر محدد، بعد الانتهاء من عملية إصدار الصكوك الإسلامية تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بطرح هذه الصكوك للتداول والاكتتاب فيها، وبعد تجميع حصيلة الاكتتاب من المستثمرين وتؤول عندئذ ملكية العين (الميناء) بالكامل إلى حملة الصكوك، وتحوّل الشركة ذات الغرض الخاص حصيلة الاكتتاب إلى وزارة الأشغال العمومية والنقل، بعد استكمال عملية انشاء الميناء يقوم المستثمرون بإعادة تأجير العين للحكومة، ويتم إبرام عقد إجارة منتهية بالتمليك بين الحكومة وحملة الصكوك، حيث تكون الإجارة محددة وفق مدة معينة في العقد، وتعود ملكية العين إلى الدولة في نهاية مدة التأجير، وتعرض

على حاملي الصكوك الممولين للمشروع اقتسام عائد الإيجار، بنسبة تحددها هي في ضوء الدراسة الاقتصادية للمشروع، على أن يخصص جزء من العائد الذي تملكه وزارة الأشغال العمومية والنقل لإطفاء الصكوك: بمعنى شراءها من حملتها تدريجياً على دفعات حتى تعود بعد فترة من الزمن الملكية الكاملة للمشروع إلى وزارة الأشغال العمومية والنقل، وتقوم الشركة ذات الغرض الخاص بتحويل أقساط الإجارة لحملة الصكوك في الوقت المحدد في العقد إلى غاية استيفائها بالكامل، ونوضح آلية عمل صكوك الإجارة المنتهية بالتملك في المخطط الموالي:

الشكل رقم (1): آلية عمل صكوك الإجارة المنتهية بالتملك المقترح لتمويل ميناء الحمدانية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة

الخلاصة:

أثبتت التجارب الدولية نجاحا باهرا للصكوك الاسلامية في تعبئة وتجميع المدخرات المالية التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية، واستقطاب العديد من المستثمرين المتعاملين بهذه الصكوك، حيث لم يقتصر التعامل بالصكوك الاسلامية على الدول الاسلامية فحسب، بل امتد التعامل بها للدول الغربية وهذا ما يثبت فعاليتها في تمويل القصور الحاصل في تمويل مختلف المشاريع، وخاصة مشاريع البنية التحتية التي تتطلب اقامتها مبالغ مالية ضخمة بالنسبة للدول، وتعتبر الصكوك الاسلامية منفذا هاما من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها في تجميع الأموال وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية ومن ثم تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية للدول.

الجزائر كغيرها من الدول التي تطمح للنمو والاقلاع في مشاريع البنى التحتية، لذا وجب عليها إيجاد الحلول اللازمة واصدار تشريعات تتعلق بكيفيات اصدار الصكوك الاسلامية وكيفية ادارتها بشكل يساعدها على تجميع وتعبئة المدخرات المالية لتغطية احتياجات مشاريع البنية التحتية، ومن بين هذه المشاريع ميناء الحمداية الذي يعتبر قطبا اقتصاديا واعدا نظرا لموقعه الاستراتيجي حيث يعتبر منفذا للتجارة الوطنية والافريقية وحتى الدولية.

النتائج:

تبين لنا من خلال الدراسة أن الصكوك الاسلامية أداة فعالة لتوفير السيولة المالية اللازمة لمرافقة مشاريع البنية التحتية وامدادها بالاحتياجات المالية اللازمة؛

- مشاريع البنية التحتية مشاريع ضخمة ولا شك أن تمويلها كذلك، وهذه الأخيرة متطلبات مالية كبيرة مادية وبشرية، ويعتبر تمويلها اشكالية تطرح نفسها؛
- يخضع تمويل البنى التحتية في الجزائر الى مصادر التمويل الداخلية والخارجية، لكنها تبقى محدودة وغير كافية؛
- يعتبر التمويل بواسطة صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك من أهم مصادر التمويل الاسلامي، والذي وجب على الدولة الجزائرية التوجه اليه؛
- ميناء الحمداية قطب اقتصادي واعد وجب تمويله والاهتمام به لتحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

التوصيات:

- التخلي عن التمويل التقليدي لمشاريع البنية التحتية وتعويضه بالتمويل الاسلامي بالنسبة للدولة الجزائرية؛

- ضرورة ايجاد اطار تنظيمي وتشريعي خاص بإصدار الصكوك الاسلامية والتعامل بها، ومن ثم تكوين الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل بالصكوك الاسلامية؛
- تبني صيغة صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك لتمويل مشاريع البنية التحتية بصفة عامة، وميناء الحمدانية بصفة خاصة بالنسبة للدولة الجزائرية نظرا لفعالية هذا النوع من الصكوك؛
- زيادة الوعي للأفراد عن طريق القيام بندوات يشرح من خلالها أهمية تبني الصكوك الاسلامية بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري.